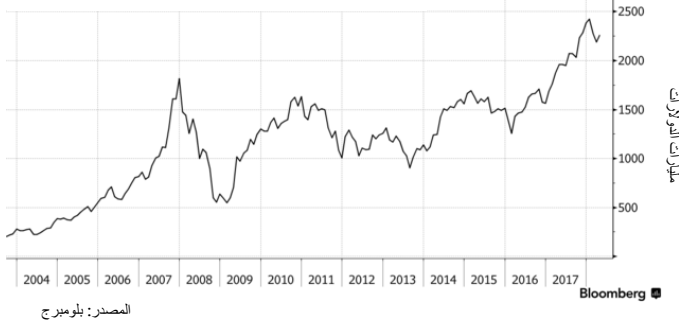


أبرز التحديثات

زيادة حجم سوق
الأسهم في الهند قد يسحب تدفقات من أموال المعاشات
● رسملة سوق الأسهم في الهند



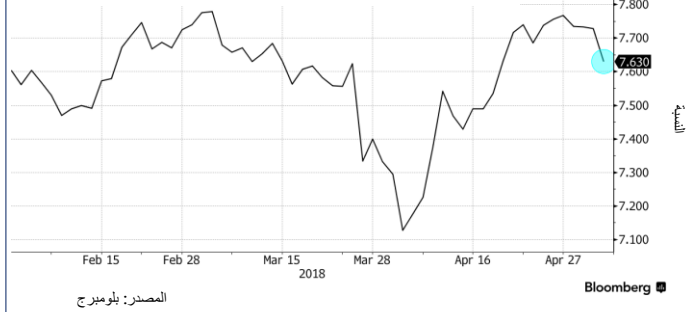
سوق الأسهم في الهند الذي تبلغ قيمته 2.3 تريليون دولار على وشك الحصول دعم في صورة مصادقة جديدة من هيئة تنظيم المعاشات الوطنية. تنتظر هيئة تنظيم وصندوق المعاشات (PFRDA) الحصول على موافقة من الحكومة لزيادة الحصص السهمية لموظفي الحكومة من 15% إلى 50% لتضاهي الحد الأقصى لمعاشات القطاع الخاص الذي يشرف عليه زراع نظام المعاشات الوطني (NPS). يسهم موظفو الحكومة بحوالي 87% من إجمالي مبلغ 35 مليار دولار والذي يشرف عليه نظام المعاشات الوطني. (المصدر: بلومبرج، هيئة تنظيم وتطوير صندوق المعاشات)

ترجع التضخم في قطاع التجزئة بالهند إلى أدنى قيمة له في 5 شهور، من 4.4% في فبراير 4.28% في مارس. جاءت قيمة التضخم المنخفضة أقل مما توقع البنك المركزي بأن تبلغ 4.5% للربع الرابع من السنة المالية 2018 وقد يكون هذا الانخفاض مؤقتاً بسبب التراجع في أسعار الأغذية. (المصدر: بلومبرج)

الرياح الموسمية الغربية الجنوبية، والتي تروي أكثر من نصف الأراضي الزراعية بالبلاد وتعد حيوية لنمو المحاصيل، من المتوقع أن تكون عادية هذه العام. تعد الرياح الموسمية حيوية للزراعة في الهند حيث إنها توفر أكثر من 70% من الأمطار السنوية وتعيد ملء خزانات المياه التي تساعد في ري المحاصيل. عادة ما تؤدي قلة الأمطار في دولة تعد ثاني أكبر منتج للأرز والقمح والسكر وأكبر دولة تزرع القطن، إلى تراجع إنتاجية المحاصيل وزيادة استيراد السلع مثل القمح وزيت الطعام والسكر. يشكل تضخم الأغذية نسبة كبيرة في مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) وقد يؤثر سلباً على القصور المالي إذ سوف يتعين على الحكومة زيادة أدنى نسبة دعم (MSP) تدفعها للمزارعين. (المصدر: بلومبرج)

البنك المركزي الهندي يرفع الحدود لمستثمري السندات الأجانب بمقدار 16 مليار دولار للسنة المالية حتى مارس 2019 لتشجيع الطلب على أسواق الديون الهندية. وفقاً لما صرح به البنك الاحتياطي الهندي، يمكن للمستثمرين الأجانب دعم سندات الدين السيادي حتى 5.5% بحلول مارس 2019، وحتى 6% بعد ذلك بعام. كما قام البنك أيضاً بشطب القاعدة التي كانت تمنع الأجانب من الاستثمار في ديون بمدة استحقاق متأخرة تقل عن ثلاث سنوات. سوف يُسمح للمستثمرين الأجانب أيضاً بالاحتفاظ بـ 30% من الدين المعلق بأي ورقة مالية فردية بدلاً من 20% في السابق. وبينما تم تثبيت حد 20% لإجمالي الاستثمار في الأوراق المالية باستحقاق متأخر يقل عن عام واحد، فقد تم إلغاء متطلب الحد الأدنى للاستحقاق المتأخر للأوراق المالية الحكومية المركزية (G-secs) وقروض تطوير الدولة. ووضع البنك المركزي أيضاً حداً بنسبة 9% للمستثمرين الأجانب لامتلاك الديون التي تتبعها الشركات الهندية. وسوف يظل الحد الخاص بالاستثمار الأجنبي في تنمية الدولة بدون تغيير بنسبة 2% من الأوراق المالية المعلقة. وسيلغي البنك الاحتياطي الهندي الفئات الفرعية الموجود في سندات الشركات حيث سيكون هناك الآن حداً واحداً لتلك الديون. (المصدر: بلومبرج، بنك الاحتياطي الهندي)

التحيز بعمليات السوق المفتوحة
السندات المعيارية تراج بعد إعلان البنك الاحتياطي الهندي شراء عمليات السوق المفتوحة
● العطاء العام للسندات الحكومية الهندية بعائد 10 سنوات



السندات السيادية الهندية تنتعش بعد إعلان البنك الاحتياطي الهندي أنه سوف يشتري أوراق مالية بقيمة 1.5 مليار دولار باستحقاق يتراوح من 2020 إلى 2033 في مايو 17. إعلان مشتريات السوق المفتوحة - الأول منذ أكتوبر 2016، وهو أحد الإجراءات العديدة الأخيرة التي اتخذتها السلطات لدعم السوق. (المصدر: بلومبرج)

معلومات هامة

هذا التقرير لا يمثل عرضاً للأسهم أو الوحدات ولا يمثل كذلك توصية ولا بيان بالأراء ولا إعلان. ولا يمثل التقرير كذلك توقعاً ولا إقراراً بالتغيرات المستقبلية المحتملة في معدلات أو أسعاراً لأي من الأوراق المالية. محتوى البيان السابق بغرض الإعلام فقط دون النظر إلى أهداف أو حالة مالية خاصة أو احتياجات معينة لأي شخص محدد قد يتلقى هذا البيان. يجب على مستخدميه هذه الوثيقة طلب المشورة فيما يخص مدى ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو استراتيجيات استثمارية يحتويها هذا المستند.

إذا كنت ترغب في معرفة المزيد عن الطرق التي يمكننا مساعدتك من خلالها لتلبية أهدافك الاستثمارية، يرجى الاتصال بممثل ي و نيت تراسست أوف إنديا للاستثمار أو زيارة www.utifunds.com